السادات يقود حل الوفد وحزب اليسار ومواجهة المعارضة الداخلية لحكمه بالبطش

لعل خطاب السادات بمناسبة ما اسماه ذكرى "ثورة التصحيح" في ٤ ايار الجاري افضل برهان على ان النظام المصري يعيش في ازمة عميقة، ويواجه بابا مغلقا الى المستقبل.

بعد ان حملت اجهزة الاعلام السادتية على عهد عبد الناصر، وعهد ثورة يوليو، وانكرت عليها كل ما تعلقه من ايجابيات وانجازات. وبعد ان الغى عمليا كل السادات الكثير من تلك انظام السادات والسياسات التقدمية، الاصلاحات وبعد ان روج "للديموقراطية البرجوازية" وهي ديموقراطية حزب الوفد في العهد الملكي، بعد هذا كله لم يعد امام السادات، من الناحية الموضوعية، اي مبرر للبقاء في السلطة الا اذا انضم لحزب الوفد المصري القديم. لانه في الوفد الحالات حاول وضع مصر لمحسن الاطار السياسي والاقتصادي الذي كان يتبناه حزب الوفد.

ولم يدرك السادات، ولا مخططو سياسة الاستعمار الجديد في مصر من مستشاريه المصريين والاجانب ان مصر اليوم غير مصر الامس، وان التجربة الناصرية قد عززت، على الاقل، في الجانب الاقتصادي، والاجتماعي والكمي مركز الطبقة العاملة المصرية،

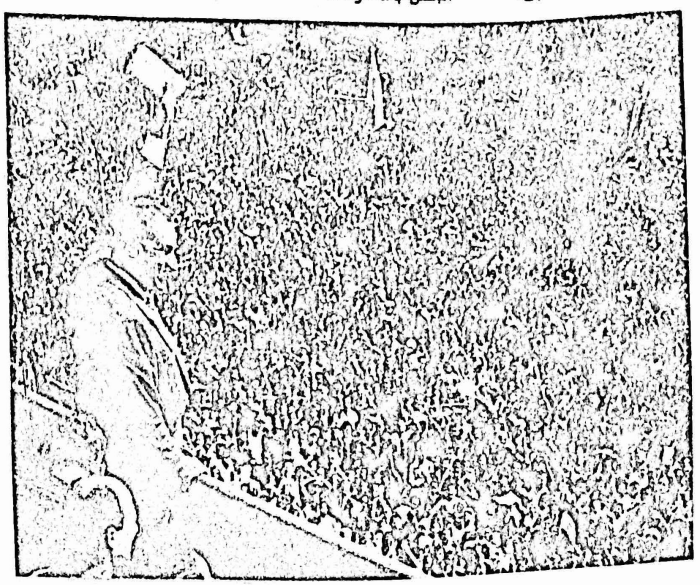

هذه الجماهير ممنوعة من تشكيل حزب

ولم يدرك السادات، ولا مخططو سياسة الاستعمار الجديد في مصر من مستشاريه المصريين والاجانب ان مصر اليوم غير مصر الامس، وان التجربة الناصرية قد عززت، وخلقت من فقراء الفلاحين والجماهير الكادحة بوجه عام في المدن والارياف.

كما لم يدرك ان الضيق العام من ممارسات بعض اجهزة الحكم الناصري للحد من حركة الصراع الطبقي، لا يتحول الى رصيد له اذا ما رفع هذه الممارسات عن البرجوازية واذا ما اعترف شكليا بالديموقراطية للجماهير، وسلب تلك الجماهير في نفس الوقت الاساس المادي لممارستها بتطبيقه لسياسة "الانفتاح".

ان كل ما فعله السادات هو ارساء فئة محدودة من المستوردين وكبار التجار واغنياء الفلاحين والبرجوازية البيروقراطية على حساب الغالبية العظمى من جماهير مصر.

عجز دولة "المؤسسات"

ولذلك كان من الطبيعي ان تزداد حدة الصراع الطبقي في البلاد، وكان من الطبيعي ان يفيض هذا الصراع عن طاقة دولة "المؤسسات" على استيعابه.

وكان السادات يأمل في استيعاب اليسار، خلال السماح باصدار صحيفة له مع كل المضايقات المرافقة بصدورها ووجودها، وفي اضفاء صفة "الليبرالية" على نظامه السياسي.

وهو مثل بورقيبة من قبله، كان يردد انه يريد اقامة دولة "عصرية" على النسق الاوروبي التقليدي، اي النسق البرجوازي الكلاسيكي، دون ادراك لان الواقع العام لم يعد يسمح بقيام مثل هذه الدولة البرجوازية الكلاسيكية، بل ان هذا الواقع يشهد ازمة حادة تعيشها هذه الدول ومظاهرها معروفة في ايطاليا وفرنسا ومعظم الدول الاوروبية الغربية.

ولم يتطلب الامر اكثر من بضع سنوات حتى تشتد ازمة نظام السادات، وحتى يدرك ان لا سبيل امامه في محاولة عرقلة مسار الصراع الطبقي في مصر، غير البطش بالمعارضة.

وقد عبر عن هذا التوجه في خطابه الاخير حيث قال بالحرف الواحد "سابطش باي واحد يفتح لسانه بالكذب والاختلاق"! والصدق في نظر السادات هو اعتبار انتفاضة كانون الثاني عام ١٩٧٧ انتفاضة حرامية. وعثمان احمد عثمان وطنيا عظيما وقدوة للمصريين؛ وكل الفضائح والسرقات وتردي اوضاع الجماهير مجرد اشاعات وتشكيك.

حل احزاب المعارضة

واهم من ذلك اعلن السادات انه سيلغي ترخيص حزب الوفد الجديد، وذلك من خلال استلغاء معروفة نتائجه سلفا. وسيحل حزب التجمع الوحدوي التقدمي بقرار من سكرتير اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لانه لا يحوز على تأييد عشرين نائبا في مجلس الشعب المصري وفق ما يطلب "القانون".

كما سيمنع المحللين من الكتابة في الصحف خارج مصر ملمحا بصورة خاصة الى محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام السابق.

واعلن انه لن يسمح للقوى الناصرية بتشكيل حزب سياسي وذلك من خلال استلغاء يعتزم اجراءه ونتائجه مقدره سلفا حول حق ما اسماه "مراكز القوى" السابقة في تشكيل حزب سياسي.

والى جانب كل هذا فان قوانين الاعدام والسجن المؤبد ضد التظاهر والاضراب لا تزال سارية المفعول. وهو الان يطلب من مجلس،

خالد محيي الدين

الشعب اصدار قانون جديد اسماه "قانون العيب".

وهكذا فان خطوات السادات لتوسيع قاعدة حكمة اليميني، بعد ارتداده عن الخط الناصري، لم تؤد الى النتيجة التي كان يتوخاها. بل ان هذه الخطوات نفسها فتحت الطريق امام حزب الوفد ليطمح في العودة الى الحكم باعتباره البديل اليميني لحكم السادات المفلس، وادت، في نفس الوقت، الى تعاظم قوة اليسار بدليل الاقبال الواسع على صحيفته وعلى اجتماعاته السياسية بشهادة المراقبين الاجانب الذين لا يمكن اتهامهم بالتعاطف مع اليسار مثل مراسل صحيفة الصانداي تايمز.

وقد اعترف السادات من خلال حديثه المطول المشوب بالمرارة عن حملات التشكيك ضده وضد وزرائه بقوة المعارضة واتساع تأثيرها.

عجز النظام عن تقديم بديل

كما اعترف بعجزه عن وضع برنامج مقبول، غير البطش، لمواجهة هذه المعارضة. وقال في خطابه "الواحد لا يعرف له اول من اخر عشان المعاناة".

ولكنه رغم وضوح مسؤوليته عن كل ما يجري في مصر الرسمية ظل مصرا على انه مجرد "حكم" وانه "رب العائلة" وليس "طرفا" في اية خصومة!

ان هذا الاسلوب، الذي اتبعه بورقيبة من قبله، اصبح مكشوفا للجميع. حتى ان السادات، رغم كل حديثه عن الديموقراطية، اورد في حديثه اكثر من مرة اشارات الى ان على الجميع تنفيذ ما يريده. وقال للمجلس حول قانون الضرائب: اذا ما كانش فيه اللى انا عايزه حارجعه تاني وتحطوا اللي انا عايزه" وكان قبل هذا المقطع بقليل يؤكد في نفس الخطاب ان احدا لا يتدخل في شؤون مجلس الشعب!

كما اعلن وهو "رب العائلة" المزعوم انه ضد قطاعات واسعة من المواطنين المصريين الذين يؤيدون حزبي الوفد والتجمع التقدمي، والقوى الناصرية. وانه لن يسمح لاي يساري مصري بتولي اي منصب قيادي في الاعلام والمؤسسات.

وهكذا بعد ان حول السادات نتائج حرب اكتوبر الى سلبيات، وبعد فشله الذريع، في "مبادرة السلام" والاصح الاستسلام، وبعد الاخفاق الذريع لسياسة "الانفتاح" وبعد ان اتضح الان زيف الديموقراطية التي نادى بها، واضطر الان للتخلي عنها، يكون النظام المصري قد تخلى عن جميع الشعارات التي حاول بواسطتها تقديم المبرر لوجوده. واستمرار ترديدها تقلص ويتقلص الى مجرد خداع للنفس!

السودان يرضخ لشروط السعودية

الخرطوم - رفض البنك المركزي والخبراء الماليين السودانيين تقديم قرض مشترك بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار للسودان، اذا لم يرضخ للشروط التي يصر البنك الدولي على اشتراطها مثل: قيام السودان بتخفيض العملة بنسبة ٣٠ بالمئة وان تقوم الحكومة بالغاء جميع الاعانات المقدمة لانتاج او استيراد المواد الغذائية.

والغاء الحكومة لمشروع استصلاح الاراضي وتقديم القروض الزراعية الخاصة في السودان.

وتجدر الاشارة هنا الى ان السودان، ما زالت ترفض هذه الاجراءات مستلزمة الى رفع اسعار المواد الاساسية، والتي ستؤثر سلبا على الجماهير العمالية والكادحة.

والتجأ النميري الى الملك خالد محذرا اياه من البعبع الشيوعي او من تكرار ما حدث في القاهرة يوم ١٨،١٩ كانون الاول في القاهرة، ان لم يعطي السودان القرض، بدون شروط البنك الدولي القاسية.

وتقول صحيفة التربيون ان احتياط النقد في السودان بلغ درجة الصفر. وان ١٥٠ قاطرة معطلة لعدم وجود قطع غيار، وعدم وجود عملة اجنبية للاستيراد.

وقد ادى تعطيل القاطرات الى بقاء ما قيمته ٣٠ مليون دولار من الفستق ملقاه بالحقول، لتعذر شحنها، وان الموظفين في الالوية لم يقبضوا رواتبهم منذ اكثر من شهرين.

الاردن والسعودية - بقية

يتسلمون واقعا ليس من صنعهم!!

هذا بالطبع اذا ما وافقت اسرائيل على الانسحاب من بعض الاجزاء بعد فترة الخمس سنوات المقترحة كمرحلة اولى للادارة الذاتية.

ويبدو من الاعلان عن زيارة ابراهيم كامل للسعودية بعد حسني مبارك، وقبل سفره الى نيويورك، ان المسؤولين المصريين يأملون في الحصول على تفويض سعودي نهائي بعد معرفتهم لوجهة نظر عمان.

واذا ما اخذت التصريحات الاسرائيلية المتفائلة بقرب استئناف المفاوضات وتجنب السادات في خطابه الاخير فقد الموقف الاسرائيلي او حتى الاشارة الى النزاع في المنطقة، اذا ما اخذ كل ذلك يتبين ان هناك استعدادات لبدء دوره جديدة من المفاوضات تحت المظلة الاميركية.

الشروط الاسرائيلية للانسحاب من جنوب لبنان

المصادر الرسمية الاسرائيلية تقول انها ستنسحب من جنوب لبنان. ولكنها ستنتظر هناك الى ان يتم تشكيل جيش لبناني قادر على فرض السيادة اللبنانية في الجنوب. ثم تنقض هذه المصادر قولها بالاشتراط سلفا وبدون موافقة الدولة صاحبة السيادة على الاحتفاظ بوصايتها على انعزاليي الجنوب. وعلى بقاء "الجدار الطيب"!

وهنا لا بد من الاستنتاج ان مفهوم اسرائيل للسيادة يختلف عن المفهوم التقليدي، ويعزز هذا الاستنتاج اصرار اسرائيل على الاحتفاظ بمستوطنات سيناء، وبالقواعد الجوية ايضا، مع الاعتراف بالسيادة المصرية على سيناء والتأكيد على احترام هذه السيادة.

وهذا التفسير للسيادة لا يوجد الا في القاموس الاسرائيلي، ولم يسبق ان عرف القانون الدولي او التجربة الدولية مثل هذه الظاهرة التي تسعى اسرائيل لتكريسها وهي الاحتفاظ بالارض والقوة العسكرية والاعتراف للاخرين بالسيادة!

ونظن ان اسرائيل نفسها كانت تعتقد بامكانية وجود مثل هذه السيادة او قبول الاخرين بها لولا ما تراه من تخاذل، وما تشعر به من عجز يحيط بها على اكثر من جبهة.

واسرائيل تعلم ان اعداد الجيش اللبناني يحتاج الى وقت، وتعلم ايضا انها بالابقاء على علاقتها بالانعزاليين، وبالجدار "الطيب" انما تبقي على وجودها في جنوب لبنان. ولا يغير من الامر شيئا ان يكون هذا الوجود في صورة قوات اسرائيلية او في واقع وجود قوات سعد حداد الذي يقدم له الجدار "الطيب" حاجاته بسخاء وطيبة استحق عليها الاسم في نظر